

عنا عنهم وقفوا والكلامه وكذا بيت المال يحل
لن قال مفر قاله اذا اخذه بقدر الكفاية وقد اخذ
المخلفاء الاربعه سوى عثمان رضي الله عنه منه
فلا فرق بين الوقف وبيت المال وبين غيرهما من
المكاسب في الحبل والطيب اذا روي بشرائط
الشرع وكذلك في الحرمة والمخيب اذا لم تراعى بل
الاولان اشبه وامثل في زماننا اذ اكثر يبيع
اسواقنا واجارتهم باطله او فاسده او مكروهه
تعم الورع من الشبهات في الحلال والحرام ليس
كالورع في امر الطهارة والنجاسة بل هو اعم في الدين
وسيرة السلف الصالحين ولكن في زماننا
لا يمكن بل لا يمكن الاخذ بالقول الاحوط في الفتوى
وهو ما احتاره الفقهاء ابو الليث رحمه الله تعالى
من انه

279
من انه ان كان اكثر مال الرجل حلالا اجاز قبوله بديته
ومعاملته والا فلا قال الامام قاضيان في فتاواه
قالوا ليس زماننا زمان الشبهات وعلى السلم
ان يبقى الحرام المعايين وكذا قال صاحب الهداية
في التجنيب وزمانها قبل ستمائة وقد بلغ
التاريخ اليوم تسعمائة وثمانين ولا خفاء ان الفساد
والتغيير يزيدان بزيادة الزمان لبعده عن عهد
النبوة فالورع والتقوى في زماننا في حفظ القلب
واللسان وسائر الاعضاء والتحرر عن الظلم
وايذاء الغير بغير حق وكذا بالسؤال والاستخدام
بغير اجر وان يجعل ما في يد كل انسان ملكا له ما لم
يسيقن لكونه بعينه مفسوبا او مسرفا وان علم يقينا
ان في ماله حراما قال في فتاوى قاضيان لو ان فقيرا